الفصل الحادي عشر

جهاد الفقيد سنة (١٩١٣م)

وتطور الحياة النيابية

استهلت سنة (١٩١٣م) والزعيم في منفاه، والحالة في أوربا مضطربة بسبب الحرب البلقانية[١]، وصوت السلام خافت، ومنطق الحق مغلوب، والأفق الدولي ملبد بالغيوم، منذر بوقوع الحرب العامة التي اندلع لهيبها في أغسطس من العام التالي (١٩١٤م).

أمَّا في مصر، فالاحتلال والحكومة ماضيان في حربهما للحركة الوطنية، حربًا لا هوادة فيها؛ فالصحافة الوطنية مضطهدة، والوزارة واقفة لها بالمرصاد، وحرية الاجتماعات ممنوعة، وإجراءات الإرهاب والأحكام الصادرة في القضايا السياسية قد ألقت الفزع في النفوس، والفقيد في منفاه لا يتصل بمصر إلا بواسطة إخوانه وذوي قرباه، وتلاميذه المخلصين.

وكان المرحوم أمين بك الرافعي يتولى رياسة تحرير صحيفة الحزب الوطني من فبراير سنة ١٩١٢م (إلى أن أوقفها في أواخر سنة ١٩١٤م احتجاجًا على الحماية البريطانية)، وقد وقفت لها الحكومة بالمرصاد، وبخاصة بعد الحكم على الفقيد في (إبريل سنة ١٩١٢م)، وهددتها بالتعطيل إذا هي نشرت مقالاته التي كان يرسلها من منفاه.

ولم تجتمع الجمعية العمومية للحزب الوطني في تلك السنة (١٩١٣م)، وكانت هذه أول مرة لم ينعقد فيها اجتماعها السنوي منذ تأسيس الحزب، وهي أول سنة بعد

(١) أعلنت الحرب بين تركيا والدول البلقانية في (أكتوبر سنة ١٩١٢م).

نفي الزعيم، وأغلق نادي الحزب في تلك السنة كذلك؛ لتراخي الأعضاء في أداء اشتراكاتهم، واجتذاب الحكومة إلى صفها فريقًا منهم.

ولم ينظم الحزب موكبه المعتاد سنويًّا، للاحتفال بذكرى مصطفى كامل؛ إذ منعت الحكومة سيره، كما حظرت إلقاء الخطب على قبره، واقتصر إحياء ذكراه على اجتماع أقيم (مساء يوم الإثنين ١٠ فبراير سنة ١٩١٣م) بمدفنه بالإمام، حيث تليت آي الذكر الحكيم، ووضعت باقات الزهر على ضريحه الطاهر.

وكان من طغيان الحكومة كذلك أن منعت نصب السرادق الذي اعتادت الشبيبة إقامته للاحتفال بالمولد النبوي الشريف.

وفي (يناير سنة ١٩١٣م) اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب، وقررت الاحتجاج على اتفاقية السودان.

واجتمعت أيضًا يوم (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣م) لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز العاصمة سنة (١٨٨٢م)، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال، ثم أرسلت برقية بهذا الاحتجاج إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا.

رحلات الفقيد سنة (١٩١٣م)

سبق القول أن المترجم زار بلجيكا بعد انتهاء مؤتمر السلام بجنيف (ص ٣١٠)، وقد عاد منها إلى باريس، فوصل إليها في (أول نوفمبر سنة ١٩١٢م)، وأقام بها خمسة أيام، ثم عاد إلى أنفرس، وأقام بها إلى (١٠ نوفمبر)، وسافر إلى جنيف من طريق لوكسمبرج، فوصلها يوم (١٢ نوفمبر)، وأقام بها إلى (أواخر فبراير سنة ١٩١٣م).

تأسيسه جمعية (ترقي الإسلام) ومجلتها

(فبراير سنة ١٩١٣م)

وفي أثناء مقامه بجنيف، تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها، من أحرار الأمم الشرقية، ودعا نحو خمسة عشر منهم إلى وليمة أقامها لهم يوم ١٠ المحرم سنة ١٣٣١هـ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢م)، فلبوا دعوته واقترح عليهم تأسيس جمعية باسم (جمعية ترقي الإسلام)، فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح، وتأسست الجمعية فعلًا، ولقد كان الفقيد دعامتها، وأكبر مؤسسيها، وهو الذي وضع لها لائحة تتضمن أغراضها ونظامها، وكان أكبر عضد له يها ميرزا سعيد بك أحد أركانها، وتتلخص الغاية التي تنشدها في تقوية روابط التضامن بين الأمم الإسلامية، وبهث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها، واتخذت الجمعية (جنيف) مركزًا لها، وأصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم (مجلة جمعية ترقي الإسلام)، هاك نموذج عدد من أعدادها.

Openkan.com

N° 2. Mai 1913

BULLETIN
DE LA
SOCIÉTÉ
Endjouman Terekki-Islam
(Progrès de L'Islam)

PRIX: 50 CENTIMES

Adresse: Case Fusterie 10 721
صورة مجلة «ترقى الإسلام»
التى أصدرها الفقيد بالفرنسية فى جنيف سنة ١٩١٣

ومن أغراضها أنها تبحث في أحوال الشرق، والعالم الإسلامي، وفي شئون الأمم والممالك الشرقية كافة، وتدافع عن مصالحها، وتبث روح النهوض والحياة فيها.

وقد انضم إلى الجمعية بعض أفاضل المسيحيين من الشرقيين؛ فكانت نواة لعصبة أمم شرقية، وكذلك انضم إليها بعض الشخصيات الكبيرة من الأوربيين، مثل بيير لوتي الأديب الفرنسي الكبير، والمستر ويلفرند بلنت نصير المسألة المصرية، والمسيو ألفريد دوران ALFRED DURAND الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس، وكلود فارير CLAUDE FERRERE الأديب الفرنسي الكبير، وغيرهم.

وصدر العدد الأول من المجلة في ثوب قشيب باللغة الفرنسية (في فبراير سنة ١٩١٣م).

وأخذت تصدر بانتظام، يدبجها يراع الفقيد، وكثير من الكتاب الشرقيين والأوربيين، وظلت تصدر إلى أن أوقفت في خلال الحرب العالمية الأولى.

في الأستانة

سافر الفقيد من جنيف إلى الأستانة في أواخر فبراير بعد سقوط وزارة كامل باشا، وتأليف وزارة محمود شوكت باشا (أواخر يناير)، واطمئنانه إلى أن الحكومة التركية لا تسلمه إلى الاحتلال، كما فعلت من قبل مع الشيخ عبد العزيز جاويش، وأقام بالأستانة إلى (أوائل مايو سنة ١٩١٣م)، وأعاد تأسيس نادي المصريين الذي كان قد أقفل وتفرق أعضاؤه بسبب اضطهاد كامل باشا للوطنيين المصريين، فأعيد إلى حاله وانتظم في سلكه الطلبة المصريون، ثم رجع إلى جنيف يوم (٣ مايو سنة ١٩١٣م).

حضوره مؤتمر السلام في الهاي
(أغسطس سنة ١٩١٣م)

وفي (أغسطس سنة ١٩١٣م) سافر إلى (الهاي) عاصمة هولاندا؛ لحضور مؤتمر السلام الذي انعقد بها خلال هذا الشهر، وصحبه في هذه المرحلة محمد عبد الملك حمزة بك، ومحمد علي بك المهندس، والأستاذ محمد السادة، والأستاذ السيد منصور، وحضروا أغلب جلسات المؤتمر، وزاد الفقيد صلاته بالأعضاء الذين تعرف إليهم في المؤتمرات السابقة، وتحدث إليهم في شئون مصر وحركتها الوطنية.

ولم تفارقه دسائس الاحتلال في أثناء مقامه في الهاي، فبينما كان المؤتمر مجتمعًا نشرت صحف المدينة تلغرافًا ورد إليها من لندن ينبئ باكتشاف مؤامرة من الطلبة المصريين بإنجلترا لقتل اللورد كتشنر معتمد إنجلترا في مصر، وأن المكلف بالقتل شاب مصري من طلبة العلم بلندن وممن لهم علاقة بمحمد بك فريد رئيس الحزب

الوطني، وأن ذلك الشاب قد سافر من أجل ذلك إلى مصر لتنفيذ القتل؛ فلفت هذا التلغراف أنظار أعضاء المؤتمر، وأخذوا يتساءلون عما إذا كان الفقيد هو المعني بهذا التلغراف، فنفاه في شدة وحزن، وأكد لهم أنه حديث خرافة، ثم اتضح بعد ذلك أن الخبر مكذوب، وقد اختلقه أحد أعداء الفقيد السياسيين، للتعريض بسمعته لدى أنصار السلام من أعضاء المؤتمر.

الاحتفال بعيد الفطر في باريس

ولما انتهى اجتماع مؤتمر الهاي قصد المترجم إلى باريس، وهناك التقى بالمصريين المقيمين بها، وفي يوم (٣ سبتمبر سنة ١٩١٣م) الموافق ٢ شوال سنة ١٣٣١ هجرية، ثاني يوم عيد الفطر، أقاموا وليمة عشاء برياسته في قهوة سوفليه SOUFFLET، احتفالًا بهذا العيد، وخطب الدكتور منصور فهمي في المجتمعين، ثم ألقى الفقيد خطبة وطنية إسلامية دعا فيها المصريين والأمم الإسلامية كافة إلى متابعة الجهاد لتحرير أوطانهم.

الاحتفال بعيد الأضحى

ووافق يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٣م عيد الأضحى (١٠ ذي الحجة سنة ١٣٣١هـ) فأقام وليمة أخرى بباريس، جمعت كثيرًا من المسلمين المختلفي الأجناس، ودعا إليها بعض الشرقيين المسيحيين، وبعض الإفرنج المشتغلين بالإسلام، وحضرها نحو خمسين مدعوًّا من المصريين والترك والفرس، وحضرها المسيو ألفريد دوران ALFRED DNRAND الأستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس والمسيو جرفيه كورتلمون الصحفي الفرنسي، وبعض مندوبي الصحف، وخطب الفقيد في ضرورة تضامن المسلمين وتضافرهم، وخطب في الحفلة كل من الأستاذ ألفريد دوران والمسيو كورتلمون.

وفاة الدكتور محمود لبيب محرم

أحد مؤسسي الحركة الوطنية

أصيب الزعيم سنة (١٩١٣م) في منفاه بفقد صديقه وزميله في الجهاد، المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم؛ إذ توفي ببرلين يوم (٤ سبتمبر سنة ١٩١٣م)، فتأثر لوفاته تأثرًا عميقًا، ونعاه بمقالة تدل على شدة حزنه عليه، وعظيم تقديره لجهاده، قال تحت عنوان (وفاة أحد مؤسسي الحركة الوطنية):

«مات محمود لبيب محرم، ومات قبله مصطفى كامل، مات اثنان من مؤسسي الحركة الوطنية الحاضرة، وبقي كاتب هذه السطور ينعي رفيقيه، ويستدر عليهما الرحمة والرضوان، كما يبكي حظ بلاده الآسفة، المصابة في أعز أبنائها، وأكثرهم إخلاصًا لها.

إن عمل المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم، في تكوين هذه الحركة الوطنية لم يكن أقل من عمل المرحوم مصطفى كامل، فكلاهما كان دعامة الحركة من مبدئها، وإن كان المرحوم محمود بك لم يشتهر عنه ذلك، فهذا مما يزيد من فضله، وبما أنه ترك هذا العالم فقد وجب علينا إظهار مآثره وفضله؛ ليعلم الخاص والعام حقيقة المخلصين من خدام هذا الوطن الأسيف.

ابتدأ المرحوم العمل عقب عودته بعد إتمام دراسته في ألمانيا، وانضم إليه المرحوم مصطفى كامل، وكاتب هذه السطور، فتحالفنا نحن ثلاثة في سنة (١٨٩٦م) على خدمة الوطن حتى الممات، وقد بر المرحومان بوعدهما حتى الممات، وأدعو الله أن يوفقني إلى ما وفقهما إليه من الثبات في الوطنية، وعدم الضعف أمام الشدائد، وكان أول عمل شرعنا فيه، هو تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، يديرها شاب ألماني، هو المأسوف عليه المسيو هنس رزنر، ويحرر أعظم جزء منها المرحوم محمود بك، بلا توقيع على ما يكتب، واستمرت هذه الجريدة على الظهور

حتى مات محررها ومديرها، وفي هذه الآونة ترجمنا نحن الثلاثة إلى العربية كتاب المسألة المصرية، إلى ألفه بالفرنسية المسيو رزنر وضمنه أغلب مذكرات غردون باشا، ثم سافر المرحوم محمود بك إلى ألمانيا، وأقام في ميونيخ عدة سنوات يخدم فيها الحركة الوطنية المصرية بأوربا بكتاباته العديدة وخطاباته التي كان يلقيها في المجتمعات العالية، وكان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر الوطني في سنة (١٩١٠م) بماله وبسعيه لدى كبار الألمان لحضوره، وبالنشر عنه في أكبر جرائد ألمانيا، وقد حضر جميع جلسات المؤتمر وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية، وقصارى القول أنه يعود إليه أكبر جزء من نجاح هذا المؤتمر.

وكان المرحوم يبذل جهده في مساعدة الشبان المصريين، الذين يقصدون برلين لطلب العلم؛ إذ كان يعتبرهم جميعًا أولادًا وإخوة له، فينتظرهم بالمحطة عند حضورهم، ويرشدهم إلى العائلات الشريفة للإقامة بينها، ويساعدهم على الدخول بالجامعات الألمانية إلى غير ذلك مما يخلد له الذكرى الحسنة بين المصريين، وكان هو الساعي دون غيره في قبول شهادة الدراسة الثانوية المصرية بجامعات ألمانيا، كما كانت له اليد الطولى في إرشاد الحكومة الألمانية إلى فتح القسم الليلي بالمدارس الألمانية بمصر؛ لتعليم تلك اللغة مجانًا للشبان الذين يريدون إتمام دراستهم في ألمانيا.

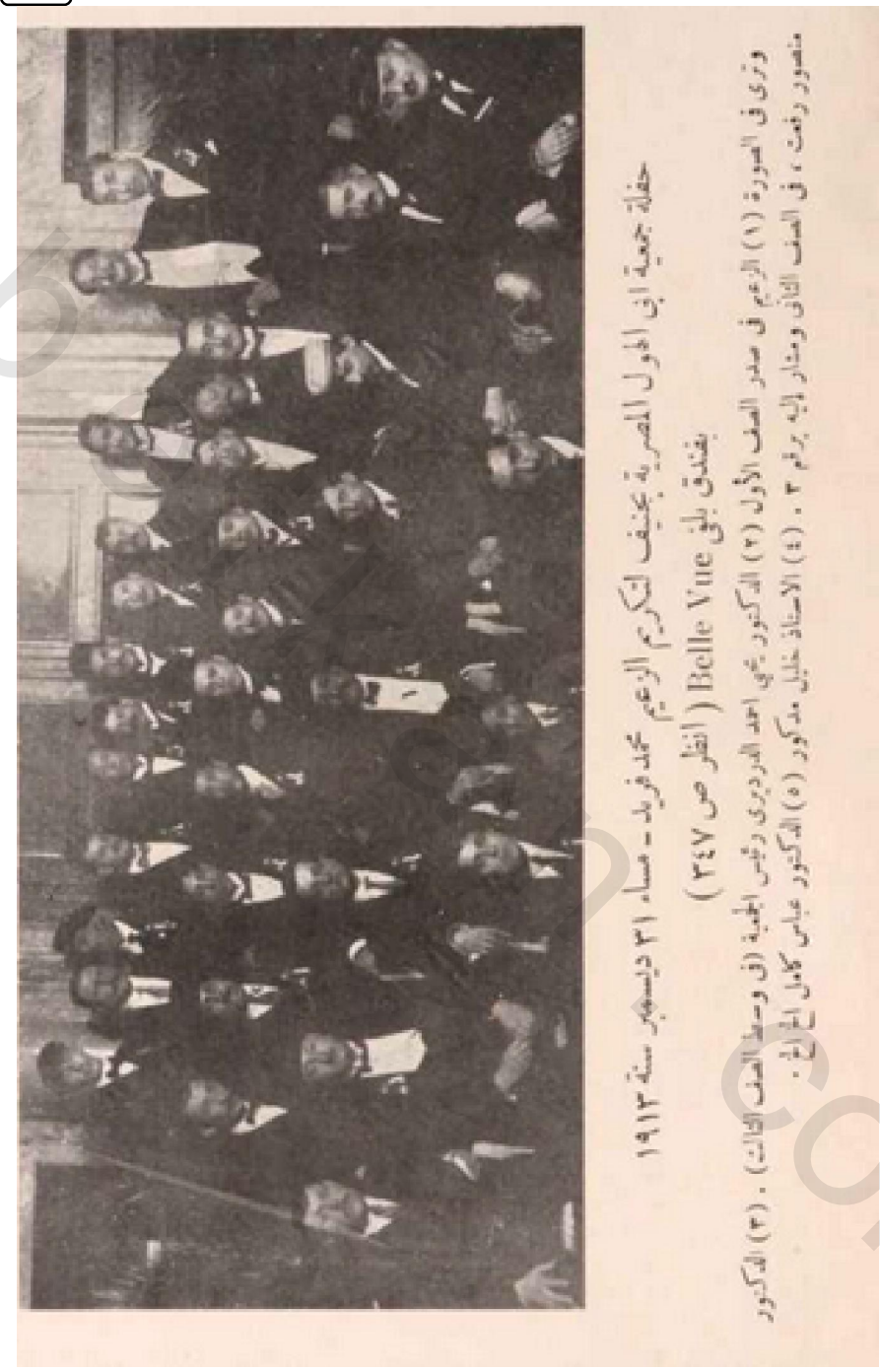

حفلة جمعية ابى الهول المصرية بمنزل الزعيم محمد فريد - مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢
بفندق بلى Belle Vue (انظر ص ٣٤٧)

ونرى فى الصورة (١) الزعيم فى صدر الصف الأول (٢) الدكتور بشى احمد الدردرى رئيس الجمعية (فى وسط الصف الثالث) . (٣) الدكتور منصور رفعت ، فى الصف الثانى ومشار إليه برقم ٣ . (٤) الاستاذ خليل مذكور (٥) الدكتور عباس كامل الخولى .

كان المرحوم محمود بك وطنيًّا مصريًّا، ومسلمًا عاملًا على الجامعة الإسلامية، ساعيًا في بث مبادئه الشريفة بالقلم واللسان، كان محبوبًا لدى جميع العثمانيين الموجودين ببرلين، حتى انتخب عضوًا بناديهم، الذي كان من أول الساعين في تأسيسه، وكانت له منزلة عالية بالسفارة العثمانية ببرلين، ولا سيما أيام المشير عثمان نظامي باشا، وكانت علاقته متينة بالبطل أنور بك، وهو الذي قدمني إليهما في (أكتوبر سنة ١٩١٠م)، وللمرحوم محمود بك كتابات مأثورة في جريدة المؤيد أيام كانت تسبح بحمد مصطفى كامل وإخوانه، ثم اللواء، وكان من القائلين بضرورة تأسيسه لما بدأت جريدة المؤيد تمتنع عن نشر ما يرسل إليها ممن كانت تتشرف بنشر كتاباتهم من قبل. وقد توفي رحمه الله يوم (٤ سبتمبر الجاري ١٩١٣م)، ودفن بمقبرة المسلمين ببرلين، في احتفال يليق بفضله وعلمه، اشترك فيه كل من عرف إخلاصه من المسلمين والألمانيين وغيرهم، وأبنته الجرائد بما هو أهله، فرحمه الله رحمة واسعة، ووفق الصادقين إلى اقتفاء أثره الصالح في خدمة هذا البلد العزيز».

عودة الفقيد إلى جنيف

عاد المترجم إلى جنيف في (ديسمبر سنة ١٩١٣م)، للإقامة بها، ولبى دعوة جمعية أبي الهول التي كان يرأسها الدكتور يحيى أحمد الدرديري، إذ أقامت حفلة تكريم له في فندق بلفي BELLE VUE مساء ٣١ ديسمبر، لمناسبة عيد جنيف، وكانت الحفلة بالغة منتهى الرونق والبهاء، وألقى فيها الشبان عدة خطب في تمجيد الفقيد والمبادئ الوطنية في شخصه، وخطب هو فيهم حاثًّا الشباب على الثبات على هذه المبادئ بعد إتمام دراستهم وعودتهم إلى الوطن، ونصح لهم بالحياة الحرة، والانصراف عن المناصب الحكومية؛ لأنها تخمد في نفوسهم جذوة المبادئ الوطنية، قال في هذا الصدد: «إن المناصب تؤثر في ضعاف العزائم ومحبي الأبهة وعشاق الرتب والنياشين، وهو ضعف وراثي في كثير من الشبان المصريين، لا يؤمل أن يزول مرة واحدة؛ بل لا بد من مرور زمن طويل حتى تتربى ملكة الوطنية الحقيقية في نفوسنا».

الحياة النيابية في مصر

من مجلس شورى القوانين إلى الجمعية التشريعية

تكلمنا في الفصل التاسع عشر من كتابنا «مصطفى كامل» عن الهيئة الشورية التي كانت قائمة في ذلك العهد، وهي (مجلس شورى القوانين)، وذكرنا الأدوار التي مرت بها، من عهد تأسيسها سنة (١٨٨٣م) حتى سنة (١٩٠٧م)، ولخصناها في ثلاثة أدوار: الأول: دور الخضوع والاستسلام، من سنة ١٨٨٣م حتى سنة ١٨٩٢م، والثاني: دور اليقظة والحياة، من سنة ١٨٩٢م حتى سنة ١٩٠٤م، والثالث: دور التراجع والجمود، من سنة ١٩٠٤م؛ إذ أبرم الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا[1].

وقد مر المجلس بعد وفاة مصطفى كامل بدورين آخرين؛ الدور الأول، دور التجدد والنشاط، ويبدأ من سنة (١٩٠٨م)، إذ كان للحركة الوطنية صداها في نفوس بعض الأعضاء، فنهض المجلس نهضة طيبة، ظهر أثرها في مطالبة الحكومة بالدستور، فنقم منه الاحتلال هذه الروح الوطنية، وعدها خروجًا عن دائرة المعقول، وقال عنه السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في تقريره عن سنة (١٩٠٨م): «إنَّ الخطة التي جرى عليها مجلس شورى القوانين وأعماله من حيث هو مجلس استشاري، كانت في الاثنى عشر شهرًا الماضية مما لا يقوي آمال الذين يتمنون توسيع سلطته تدريجًا، فقد أتى أخيرًا أعمالًا يصح الاستنتاج منها أنه آخذ في الرجوع القهقرى، وأنه لم يحسن القيام بنصيبه من الأعمال الإدارية، كما كان يحسنها قبلًا، فقد أضاع وقتًا طويلًا في مناقشات عقيمة في الحكومة النيابية، لم تأت بفائدة ما في تمهيد السبيل للنظر في هذا الأمر؛ بل أضاعت وقتًا وتعبًا كان يمكن صرفهما في وجوه أفضل».

---

(١) راجع كتاب «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص ٣٠٩-٣١٤ (من الطبعة الأولى) والطبعات التالية.

واستمر المجلس يساير الحركة الوطنية سنة (١٩٠٩م) وأوائل سنة (١٩١٠م) بالاحتجاج على سياسة الحكومة المالية، واعترض على إنفاق أموال مصر في السودان، دون رقابة أو حساب، فحنق لذلك السير إلدون جورست، ووصف المجلس في تقريره عن سنة (١٩٠٩م) بأنه قليل الخبرة بالشئون العمومية، وانتقد عليه «السهولة التي يلقاها المتطرفون في اقتياد معظم الأعضاء وتضليلهم»، قال في هذا الصدد: «إن أعضاءه لا يستطيعون التخلص من الآراء الفاسدة التي يوحيها إليهم الناقمون من الحكم الحاضر، والنظر فيما يعرض عليهم بالعين المجردة عن الهوى؛ فمن أمثلة هذا القصور المعارضة المستمرة للإعانات التي تمنحها الحكومة لترقية السودان...؛ ومنها أنه لما نظر المجلس أخيرًا في ميزانية السنة الحالية (ميزانية سنة ١٩١٠م) اكتفى أكثر الذين خاضوا في الموضوع بتوجيه الانتقادات السخيفة الواهنة إلى الإدارة المالية، وهي عين الانتقادات التي تحشو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة أعمدتها بها دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحقيق الأوهام التي استندوا إليها في انتقادهم». إلى أن قال: «وموطن الضعف في المجلس الآن هي السهولة التي يلقاها المطرفون في اقتياد معظم الأعضاء وإضلالهم وشدة اهتمام جميع الأعضاء باجتناب الطعن فيهم في الصحف العربية واتهامهم بضعف الوطنية، وهذا الطعن نصيب كل من يؤيد اقتراحات الحكومة ولو تأييدًا ضعيفًا».

وقال في تقريره عن سنة (١٩١٠م): «إن مجلس الشورى والجمعية العمومية أظهرا في سنة (١٩٠٩م)، وفي النصف الأول من (١٩١٠م) ميلًا متزايدًا إلى أن يكونا آلتين بأيدي الحزب الوطني، يستعملهما في تحريضه وتهييجه على الاحتلال الإنجليزي، فإن طلبهما المتكرر لحكومة دستورية تامة، وحملاتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان، والعداوة والريبة اللتين أظهراهما في مشروع قناة السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال، كانت كلها في جوهرها مظاهرات ضد الإنجليز، طوعًا لتحريض الحزب الوطني، فإن الفكرة الكبرى عند هذا الحزب هي أن يبطل الاحتلال البريطاني بجعل قيامه بمهمته أمرًا مستحيلًا عليه، والوسائط

العظمى التي يستعملها لبلوغ غايته، هذه هي تقويض أركان نفوذ الإنجليز بدوام الطعن عليهم، وشتم كل المصريين الذين لا يعارضون المراقبة البريطانية، والتحريض على الإخلال بالنظام، كلما سنحت الفرصة، فالجمعية ومجلس شورى القوانين جعلا نفسيهما مساعدين على قضاء تلك الأوطار».

وجاء فيه أيضًا: «فلا وزارة بطرس باشا، ولا وزارة محمد سعيد باشا، استطاعتا أن تتوليا قيادة المجلس حتى الآن، أو أن تنشئا فيه حزبًا للحكومة؛ مع أن رجالهما مشهود لهم عند الجمهور بأنهم من أعقل المصريين وأقدرهم، وكذلك الأمير حسين كامل باشا قطع الأمل، وعدل عن السعي في إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس في مناقشاته، ولما استعفى من رياسة المجلس، لم يوجد من يقبل هذا المنصب الذي لا يُعترف لمن فيه بفضل؛ بل كان المصريون يرفضونه واحدًا بعد واحد».

وزاد في غضب الاحتلال موقف الجمعية العمومية من مسألة قناة السويس في (إبريل سنة ١٩١٠م) إذ رفضت مد امتيازها كما تقدم بيانه (ص١٧٦).

ومن ثم أخذ الاحتلال ودعاته يهددون أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية، وينذرونهم بالويل حتى أذعن معظمهم من رهبة التهديد، وبذلك دخل المجلس في ختام سنة (١٩١٠م) دورًا جديدًا، وهو دور التراجع ومماألأة الحكومة. وظهر أثر ذلك في عدم مناقشة الميزانية، وإغضائه عن مناقشة الحكومة الحساب في تصرفاتها، فامتدحه اللورد كتشنر المعتمد البريطاني (الذي خلف السير جورست) في تقريره عن سنة (١٩١١م)، وقال عنه: «أما مجلس شورى القوانين فقد أحسن القيام بعمله، وأظن أن أعضاءه يرغبون في إصلاح أحوال الأهالي رغبة حقيقية».

وإذ جنح المجلس لمسايرة الاحتلال الأجنبي، فقد تضاءلت منزلته في الحياة العامة، وزال الأمل في أن تفيد البلاد من وجوده شيئًا، وكان لهذا التحول أثره في تعلق الأمة بالدستور، وتأييد حجتها في المطالبة بالمجلس النيابي الكامل فقد رأت أن

المجالس الشورية التي أنشأها الاحتلال لم تكن سوى هيئات صورية لا حول لها ولا قوة، وليس في مقدورها أن تغير من سياسة الحكومة أو مراميها شيئًا.

إنشاء الجمعية التشريعية

(يولية سنة ١٩١٣م)

أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية، بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه؛ وذلك لكي يشغل الأمة بنظام حادث، تترقب من ورائه الخير، فيصرفها ولو إلى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور.

وأساس الفكرة في هذا النظام، هو إدماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في هيئة واحدة سميت «الجمعية التشريعية» خُولت الاختصاصات التي كانت للهيئتين القديمتين.

ابتكرت مخيلة اللورد كتشنر إنشاء هذه الهيئة، ووضع نظامها، كما وضع اللورد دفرين من قبل نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة (١٨٨٣م)، فهي هيئات من صنع الاستعمار البريطاني، كان الغرض منها الحيلولة بين الأمة والنظام الدستوري الصحيح، وقد صدر القانون بإنشاء الجمعية التشريعية في (أول يولية سنة ١٩١٣م)، وهو المعروف بـ(القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣م)، ولم ينشر قبل وضعه في الصحف؛ لكي تدرسه وتبدي ملاحظاتها عليه، ولم يعرض على الأمة كذلك لتبدي رأيها فيه، ولا على مجلس شورى القوانين، ولو لمجرد استشارته، مع أن القانون النظامي القديم، كان يقضي بعرض كل مشروع قانون على هذا المجلس قبل إصداره، ولم يكن رأيه فيه قطعيًّا، وظهر القانون فجأة بعد توقيع الخديوي عليه، وكان توقيعه في أثناء اصطيافه في أوربا!! إذ حمله إليه وزير الحقانية حسين رشدي باشا، فوقعه بباريس! ولذلك خلا القانون، على خلاف المعتاد، من بيان الجهة التي صدر

منها، فجاءت هذه الملابسات كلها دليلًا على مبلغ امتهان إرادة الأمة وكرامتها في قانون أساسي يرتبط بمصيرها وحياتها العامة.

ويبدو من ديباجة القانون أن التغيير الذي أدخله في النظام الشوري هو تغيير شكلي بحت، وأن الفكرة الأساسية فيه هي المباعدة بين الأمة والدستور؛ فقد جاء في هذه الديباجة ما يأتي:

«نحن خديوي مصر، لما كانت رغبتنا، هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقًا للأفكار النيرة، وكافلًا لحسن الإدارة، ولصيانة الحرية الشخصية، وضامنًا لاتساع نطاق التقدم والعمران، وملائمًا لهذه البلاد بنوع خاص، ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها، إلا بتعاضد جميع الطبقات تعاضدًا مبنيًّا على الولاء، وبامتزاج جميع المرافق، امتزاجًا يؤدي إلى ترقية نظام الحكومة، بطريقة تجمع بين السكينة والتروي، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية؛ بل يكون داعيًا إلى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها، ولما كانت بغيتنا حينئذ، هي تعديل القانون النظامي، تعديلًا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعي، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمي إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية في هيئة واحدة، وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقًا أو أكثر انطباقًا على الحكمة، وإلى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد إليهم بالمشاركة في أعمال السلطة التشريعية، وإلى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وإلى ترتيب طريقة يجري عليها العمل في الاستشارة وفي اقتراح القوانين؛ لكي تزداد استفادة الحكومة عن ذي قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية في القطر المصري، أمرنا بما هو آت».

فليس في هذه الديباجة ما ينبئ بوضع نظام جديد يقرر سلطة الأمة، أو يزيد من اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية؛ بل هو نظام لا يختلف عن

النظام الذي سبقه إلا في الشكل دون الجوهر، وفي الديباجة كما ترى طعن في النظام الدستوري الصحيح، واعتباره منافيًا لمقتضيات «الحكمة والروية»، وأنه مجرد محاكاة للأساليب الغربية فحسب، وهذا يدلك على النزعة الاستبدادية والاستعمارية التي تتمشى في نصوص هذا القانون.

وفي يوم صدوره صدر قانون انتخاب جديد يتمشى مع قواعد النظام الجديد، وخلاصة أحكام القانونين أن الجمعية التشريعية تؤلف من أعضاء قانونيين وهم الوزراء وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين؛ فالمنتخبون (٦٦) عضوًا ينتخبون على قاعدة الانتخاب ذي الدرجتين، وينوب عضو واحد عن كل ٢٠٠ ألف نسمة، فكان لكل مصري بلغ من العمر عشرين عامًا ولم تصدر في حقه أحكام مخلة بالشرف الحق في انتخاب المندوبين، وكل خمسين ناخبًا ينتخبون مندوبًا عنهم، يشترط فيه أن يكون بالغًا من العمر ثلاثين عامًا، ويستمر مندوبًا ناخبًا لمدة ست سنوات؛ أي مدة انعقاد الجمعية، وهؤلاء المندوبون يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية، كل في دائرته.

والأعضاء المنتخبون موزعون على الوجة الآتي: القاهرة ٤، والإسكندرية ٣، والغربية ٧، والمنوفية ٥، والدقهلية ٥، والبحيرة ٥، والشرقية ٥، والقليوبية ٣، والجيزة ٣، وبني سويف ٢، والفيوم ٣، والمنيا ٤، وأسيوط ٥، وجرجا ٤، وقنا ٤، وأسوان ١، وبورسعيد والإسماعيلية ١، والسويس ١، ودمياط ١.

والأعضاء المعينون عدتهم سبعة عشر، تعينهم الحكومة، بحث يمثلون الطبقات، فيكون لها حد أدنى ينوب عنها على الوجه الآتي: الأقباط ٤، العرب ٣، التجار ٢، الأطباء ٢، المهندسون ١، رجال التربية العامة أو الدينية ٣، المجالس البلدية ١.

وللجمعية رئيس تعينه الحكومة من بين الأعضاء المعينين، ووكيلان أحدهما تعينه الحكومة من الأعضاء المعينين، والآخر تنتخبه الجمعية من الأعضاء المنتخبين.

ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين والمعينين ست سنوات، ويتجدد انتخاب ثلث كل من الفريقين في كل سنتين، وتعطى مكافأة للأعضاء حددت بخمسة وعشرين جنيهًا.

ويتلخص الفرق بين هذه الهيئة والهيئتين القديمتين فيما يلي:

١ - كان مجلس شورى القوانين يتألف من ثلاثين عضوًا؛ منهم أربعة عشر تعينهم الحكومة، وستة عشر ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات وبواسطتهم، عدا عضوي القاهرة والثغور، فينتخبان بواسطة مندوبي الأقسام والثغور، ويشترط في العضو أن يكون من الملاك الذين يدفعون ضرائب قيمتها خمسون جنيهًا سنويًّا، أما الجمعية التشريعية فعدد أعضائها ٨٣ (عدا الوزراء) منهم سبعة عشر تعينهم الحكومة، وستة وستون ينتخبون بمعرفة مندوبين خمسينيين؛ ويشترط في العضو أن تكون سنه (٣٥) سنة على الأقل، عارفًا القراءة والكتابة، وأن يكون قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيهًا، أو عوائد مبان معًا، وينقص المال السنوي إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزًا لشهادة من مدرسة عالية.

٢ - إن سلطة الجمعية التشريعية لا تزيد على مجلس الشورى والجمعية العمومية؛ أي أن قرارتها ليست لها صفة قطعية نافذة إلا في زيادة الضرائب، فقد نصت المادة ١٧ من القانون النظامي المنشئ لها، على أنه «لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم منقولات، أو عقارات، أو عوائد شخصية في القطر المصري، إلا بعد مباحثة الجمعية التشريعية في ذلك، وإقرارها عليه». وهي ذات السلطة، التي كانت مخولة للجمعية العمومية، بموجب القانون النظامي القديم (مادة ٣٤).

وبقي رأي الجمعية استشاريًّا، فيما عدا ذلك من الشئون.

وخولت حق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها، وهذا الحق لم يكن مخولًا لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية، ولكن ردودها لم يكن لها صفة قطعية؛ بل كان للحكومة أن لا تعول عليها، وخولت حق تحضير مشروعات قوانين، ما عدا

ما يتعلق من ذلك بالقوانين النظامية، أما مجلس الشورى فكان له فقط أن يطلب من الحكومة تقديم هذه المشروعات، دون أن يكون لكلتا الهيئتين رأي قطعي فيها.

٣- وفيما عدا ذلك لم يزد اختصاص الجمعية التشريعية على ما كان للهيئتين القديمتين؛ بل رجع بها إلى الوزراء في بعض الشئون، فقد كان القانون النظامي القديم (مادة ٢٣) ينص على أنه لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدي رأيًا أو رغبة في الجزية التي تدفع لتركيا والدين العمومي وكل ما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية، أو معاهدات دولية. وقد حظر القانون الجديد على الجمعية التشريعية الخوض في هذه المسائل، وأضاف إليها «المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول» (مادة ٢٠)، وينطوي تحت هذه الإضافة منع المناقشة في الاحتلال؛ لأنه علاقة مصر بدولة أجنبية، وكذلك مركز إنجلترا في السودان.

وخولت الحكومة (مادة ١٥) حق حل الجمعية التشريعية إذا استمر الخلاف بينهما على أي مشروع قانون دون أن يُجعل لها رأي قطعي، قبل الحل أو بعد الحل.

لم يكن إذن للجمعية التشريعية سلطة قطعية في أي أمر من الأمور، فيما عدا زيادة الضرائب، ولم تزد سلطتها على مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فلا غرو أن قوبل إنشاؤها بالفتور والإعراض، وازدادت الأمة تمسكًا بالمطالبة بالدستور.

انتخابات الجمعية التشريعية

(ديسمبر سنة ١٩١٣م)

كان الفقيد من منفاه بأوربا حين أنشئت الجمعية التشريعية، وفي أثناء الانتخابات لعضويتها، وبالرغم من أن نظام الجمعية كان افتياتًا على حق الأمة في الدستور، فإن الحزب الوطني قد استحث الأمة على حسن اختيار أعضائها، لكي تتألف منهم هيئة تدافع عن حقوقها ومصالحها، وتكون أداة للجهاد القومي، وأصدرت اللجنة الإدارية للحزب منشورًا إلى الشعب بتاريخ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٣م) بتوجيه عنايته

إلى حسن اختيار المندوبين الخمسيين، ثم انتخاب أعضاء الجمعية، مهما كان رأيها غير قطعي، وظهر الحزب بمظهر الوطنية الحقة؛ إذ حث الأمة على انتخاب الأكفاء للنيابة من أي حزب كانوا، ولو كانوا من غير أعضائه.

ومن بين المرشحين الذين أيد الحزب انتخابهم سعد زغلول باشا[١] في قسمي السيدة زينب وبولاق؛ فقد عقدت عدة اجتماعات انتخابية أيد الوطنيون فيها ترشيحه؛ ومن أهم هذه الاجتماعات اجتماع أقيم بالحلمية الجديدة يوم (٥ ديسمبر سنة ١٩١٣) في سراي محمود بك محرم رستم، عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطني، خطب فيه شباب الحزب وأنصاره في تأييد انتخابه، ووقف سعد باشا في ختام الاجتماع، فشكرهم على شعورهم الشريف، وبفض هذا التأييد فاز في الانتخاب.

كتب الفقيد في هذا الصدد ما يأتي في مذكراته[٢] قبل ظهور نتيجة الانتخابات: «جميع الاجتماعات الانتخابية التي حصلت بالقاهرة وبعض جهات الأرياف، كان الصوت العالي فيها لرجال الحزب الوطني، فالحركة في الحقيقة من أعمال الحزب، وإن كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الإدارية من الظهور فيها، ويظهر أن سيكون سعد زغلول باشا من ضمن المندوبين عن القاهرة، أما انتخاب سعد باشا فيغضب الخديوي، ومما يزيده غضبًا أن الحزب الوطني عضده وساعده بقوته».

---

(١) استقال سعد باشا من الوزارة في (مارس سنة ١٩١٢م). كتب الفقيد في مذكراته (ص٥٧) ما يأتي عن أسباب هذه الاستقالة: «عند المناقشة في قانون مدرسة القضاء الشرعي بمجلس النظار استعمل سعد الغلظة في الكلام، فتضايق الخديوي وحفظها له حتى انتقم منه بمساعدة محمد سعيد، واضطروه للاستقالة في سنة (١٩١٢م) من نظارة الحقانية، وقد ساعد محمد سعيد الخديوي على إكراه سعد على الاستقالة؛ لأنه يخشى منه المزاحمة على مركز الرئاسة، وكان أشيع أن حماه مصطفى فهمي باشا يسعى لدى أصدقائه الإنجليز لجعل سعد رئيسًا، فتمكن سعيد من إخراجه ليبقى بلا مزاحم؛ لأن النظار السابقين ليس فيهم من يقوى على مزاحمته».

(٢) ص٦٣.

وجرت الانتخابات يوم (١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣م)، فأسفرت عن فوز الأعضاء الآتية أسماؤهم: عن القاهرة (٤) سعد زغلول باشا، عبد الخالق مدكور باشا، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش، (والعضو الرابع انتخب فيما بعد، وهو حسين واصف باشا)، عن الإسكندرية (٣) حسين علي سيف أفندي، محمد يكن باشا، منصور يوسف باشا، عن الغربية (٧) إبراهيم سعيد باشا، أحمد أبو الفتوح باشا، حافظ المنشاوي بك، راغب عطية بك، علي المنزلاوي بك، محمد فتح الله بركات بك، محمد كمال أبو جازية بك، عن المنوفية (٥) عبد العزيز فهمي بك، عبد المجيد سلطان باشا، محمد السيد أبو علي باشا، محمد علوي الجزار بك، محمود أبو حسين باشا، عن الدقهلية (٥) حسين هلال بك، عبد اللطيف المكباتي بك، عثمان سليط بك، متولي نور بك، محمود الأتربي باشا، عن البحيرة (٥) إبراهيم نصار بك، أحمد محمود باشا، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار، عبد اللطيف الصوفاني بك، محمد المنياوي بك. عن الشرقية (٥) عبد الله السيد أباظة بك، علي الشمسي بك، عمر مراد بك، محمد عثمان أباظة بك، محمد مصطفى خليل بك. عن القليوبية (٣) عبد الرحمن نصير بك، محمد علام بك، مصطفى بكير أفندي. عن الجيزة (٣) فرج الدالي أفندي، الشيخ محمد حسن عزام، محمد رشوان الزمر أفندي. عن بني سويف (٢) زكريا نامق بك، محمد علي سليمان بك. عن الفيوم (٣) حمد الباسل بك، طنطاوي طنطاوي بك، الشيخ محمد علي صالح. عن المنيا (٤) المصري السعدي بك، حسين الشريعي بك، زايد جلال بك، علي شعراوي باشا. عن أسيوط (٥) إبراهيم موسى الدروي بك، عبد الرحمن محمود بك، محمد علي علوبة بك، محمد قطب قرشي بك، محمد محفوظ باشا. عن جرجا (٤) إبراهيم إسماعيل أبو رحاب بك، عمر عبد الآخر بك، محمد أمين أبو ستيت بك، محمود همام بك. عن قنا (٤) إبراهيم علي بك، حسن بكري بك، الشيخ عمر أحمد خلف الله، محمد محمود بك. عن أسوان (١) حنفي مصطفى منصور بك. عن بورسعيد والإسماعيلية (١) الشيخ عبد الفتاح الجمل. عن السويس (١) عبد الرحمن عوض أفندي. عن دمياط (١) عبد السلام العلايلي بك.

أمَّا الأعضاء المعينون فهم: أحمد مظلوم باشا، عدلي يكن باشا، خالد لطفي باشا، محمد شريعي باشا، إبراهيم بك راجي، حسن توفيق باشا (عن الوجهاء والأعيان)، قليني فهمي باشا، مرقس سميكة بك، سينوت حنا بك، كامل صدقي بك المحامي (عن الأقباط)، الشيخ محمد شاكر، أمين سامي بك، (عن رجال التربية العامة والدينية)، الدكتور محمد علوي باشا، الدكتور محمد أمين بدر (عن الأطباء)، السعدي بشارة الطحاوي بك (عن العرب)، ميشيل بك لطف الله، يوسف أصلان قطاوي باشا.

وعين أحمد مظلوم باشا رئيسًا للجمعية، وعدلي يكن باشا وكيلًا لها، وهو الوكيل المعين. وانتخبت الجمعية بعد انعقادها سعد زغلول باشا وكيلًا آخر، وهو الوكيل المنتخب.

افتتاح الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم (الخميس ٢٢ يناير سنة ١٩١٤م) بسراي وزارة الأشغال (مكان مجلس الشيوخ السابق)، وألقى الخديوي خطبة الافتتاح، وهذا نصها:

«أيها السادة: إنني أنظر بعين الارتياح إلى اجتماع حضراتكم في هذا المكان، حيث أرى الأعضاء الذين اختارتهم حكومتي جنبًا إلى جنب مع المندوبين الذين بعثت بهم أمتي لتمثيلها في هذه الجمعية التشريعية الجديدة، فبكل سرور افتتح اليوم أعمال هذه الهيئة الموقرة، ولقد تحققت الآن رغباتي ومقاصدي التي أعربت عنها منذ عامين فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابي العام وجعله أحسن مطابقة لمصلحة البلاد.

وقد جاء هذا العصر الجديد مقرونًا بطوالع اليمن التي تبشر بالفلاح؛ لأن ما أبداه الناخبون المندوبون من الحرص على العمل بحقوقهم كان دليلًا على عظيم اهتمام الأمة بالنظامات المستجدة، وعلى أنها قدرت مزاياها حق قدرها. أما أنتم أيها السادة،

فلا ريب في أنكم قد رأيتم ما حصل من التوسع في أسلوب الانتخاب ومن تحسين طرائقه النظامية، ومن الضمانات التي تكفل سيره ومجراه، ومن المحافظة على حقوق الأقليات، ومن تمهيد السبيل أمام ذوي الكفاءة والاستعداد، ومن الزيادة المحسوسة في عدد الأعضاء المنتخبين ومن الوقوف بعدد الأعضاء المعينين إلى أدنى حد يفي فقط بتأييد حقوق الأقليات، مما يترتب عليه ازدياد مشاركة الأمة في سير أعمال الحكومة. هذا وإن طريقة تبادل الأفكار بين الهيئة التشريعية، وبين الهيئة الحاكمة سيكون من شأنها استيفاء المناقشة حقها، وجعلها أكثر صلاحًا، لإيجاد الاتفاق الودي الذي ينبغي أن يكون سائدًا فيما بينهما على الدوام، وفوق ذلك فإنني أريد توجيه نظركم إلى ما لهذه الجمعية من الحق في تحضير واقتراح القوانين التي تتكفل بإسعاد القطر من الوجهة الاقتصادية، وإني لعلى يقين بأنكم في أثناء مباشرتكم لهذه المهمة لا تقصرون في الوفاء بحق الثقة التي وضعتها الحكومة والبلاد فيكم، فيكون التدبر رائدكم، وتجعلون تمام التبصر قائدكم، حتى لا يأتي شيء من الاقتراحات عن طريق العجلة وبغير التمحيص الذي يقتضيه إنعام النظر في البحث والدرس؛ لكي يكون حق ابتكار القوانين المخول لهذه الجمعية مؤديًا إلى نتائج نافعة. وإن صدري لينشرح عندما يدور بخاطري أنكم ستقدرون هذه الخدمة بما تقتضيه مكانتها السامية، وأنكم ستتضافرون على تحقيق ما نتمناه لنجاح النظام الجديد، فتبرهنون على إخلاصكم في القيام على خدمة المرافق الحقيقية لهذا القطر بوجه العموم، وعلى ما يؤدي إلى رفاهة جميع طبقات الأهالي، وخصوصًا صغار المزارعين، وتبرهنون أيضًا على حسن اهتمامكم بكل أمر من شأنه المساعدة على إنماء موارد الثروة العامة، ولا سيما المسائل التي لها ارتباط بالزراعة، ونحن على ثقة أن ما تظهرونه من الروية والفكر الثاقب في أعمالكم، وما تبذلونه لحكومتنا من المعاونة الصادرة عن الفطنة والدراية، متوخين في ذلك سبيل الوفاق المبني على تنور الأفكار وائتلاف القلوب، كل ذلك يكون كفيلًا بما ستقدمونه من الخدم الحسنة الصادقة التي ننتظرها، وتنتظرها البلاد منكم، كما أنه

يكون أكبر ضمان لازدياد الثقة بمستقبل النظام النيابي، بما يعود على الأمة في بلادنا بأكبر الخيرات وأوفر البركات، والله يتولاكم أيها السادة بحسن رعايته».

ولوحظ على خطبة الخديوي أن الآمال التي كانت تترقبها الأمة من تدرج الجمعية التشريعية إلى مجلس نيابي حقيقي قد ضاعت، فإن قول الخديوي في خطبته: «ولقد تحققت الآن رغباتي ومقاصدي التي أعربت عنها منذ عامين، فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابي العام إلخ»، دل على أن سياسة الحكومة أو بعبارة أخرى سياسة الاحتلال ترمي إلى اعتبار الجمعية التشريعية أقصى ما يعطي للبلاد، فتضاءلت ضجة الابتهاج التي أحاط بها أشياع الحكومة إنشاء هذه الهيئة، وضعف الأمل في أن تسلك بالبلاد سبيل الدستور الصحيح.

وقد فطن الحزب الوطني إلى هذه الحقيقة المؤلمة، فأرسل البرقية الآتية إلى الخديوي:

«سمو الخديوي المعظم: أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني اجتمعت مساء اليوم، وكلفتني أن أرفع إلى سموكم بالتصريحات العديدة التي تفضلتم بها؛ والتي تضمنت القول بضرورة الحكم النيابي لها، وتصرح لسموكم بأن اختصاصات الجمعية التشريعية لا تطابق رغبات الأمة التي تريد كما يريد سموكم اشتراكها اشتراكًا تامًّا في الإشراف على مرافقها ومراقبتها للقوة التنفيذية مراقبة فعلية، لذلك تطلب اللجنة الإدارية من سموكم رد دستور الأمة إليها».

وكيل الحزب
علي فهمي كامل

ونظم الحزب مظاهرة على طول الطريق بين سراي عابدين ومقر الجمعية يوم افتتاحها، وهتف المتظاهرون أثناء مرور الخديوي مطالبين بالدستور.

أعمال الجمعية

لم تعن الجمعية التشريعية بمطالب الحركة الوطنية الكبرى، فلا هي طالبت بالاستقلال والجلاء، ولا طالبت بالدستور، ولا قامت بأية حركة احتجاج على الاحتلال، ولا احتجت على القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية، ولا طلبت إلغاءها، وبخاصة قانون المطبوعات، وقانون الاتفاقات الجنائية، ولا اعترضت على مصادرة حرية الصحافة وحرية الاجتماع، وما إلى ذلك من وسائل العسف والاضطهاد، ولا فكرت في طلب العفو عن المحكوم عليهم في القضايا السياسية، وفي مقدمتهم الفقيد، الذي كان الجميع يعلمون مبلغ الظلم الذي وقع به في محاكمته الأولى والثانية، ولا طالبت بإصلاح حال الفلاح والعامل، ولا عنيت بشئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية؛ بل صرفت معظم وقتها في مناقشات طويلة عميقة للبحث عمن هو الأحق من بين وكيلي الجمعية برئاسة الجلسات عند غياب رئيسها؛ هل هو الوكيل المعين (عدلي باشا يكن)، أم الوكيل المنتخب (سعد زغلول باشا)؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو في تعرف أي الوكيلين أحق برئاسة الجلسات عند غياب الرئيس! وهكذا كانت الرئاسة وما إليها هي الشغل الشاغل لكبراء البلاد في كل زمان.

وأهم تشريع عُرض على الجمعية هو مشروع القانون الذي وضعته الحكومة لشركات التعاون الزراعية سنة (١٩١٤م)، وهو مشروع مليء بالأحكام المنافية لروح التعاون؛ ومع ذلك أقرته أغلبية الأعضاء، دون أن تدخل فيه تعديلًا جوهريًّا. وفي ذلك قلت في كتابي عن التعاون[١]:

«قضي الأمر، وخاب الأمل في أن يكون للتعاون الزراعي في مصر قانون قائم على المبادئ والقواعد التي قررتها الشرائع الأوربية ضمانة لارتقاء الحركات التعاونية، نعم قضى الأمر، فبعد أن أقرت الجمعية التشريعية أهم النصوص المنافية لروح التعاون في

(١) «نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوربا) سنة (١٩١٤م).

مشروع الحكومة، لم يعد هناك أمل في أن ترجع الحكومة عن هذا المشروع؛ لأنها مرتكنة على رأي الجمعية التشريعية، ولها أن تتخذ قراراتها أقوى حجة لإصدار القانون على النحو الذي وضعته».

وانتهى الفصل التشريعي الوحيد للجمعية في (شهر يونية سنة ١٩١٤م)، ولم تجتمع بعد ذلك؛ لنشوب الحرب العالمية الأولى، فقد صدر أمر عال في (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤م) بتأجيل دور الانعقاد الثاني الذي كان محددًا له (أول نوفمبر سنة ١٩١٤م) إلى (أول يناير سنة ١٩١٥م)، وورد في ديباجة الأمر بيان السبب الذي دعا إلى هذا التأجيل، وهو نظرًا للظروف الحالية التي من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامي للاصطلاحات التشريعية، فضلًا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية في كل حين إلى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة».

وفي (٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م) صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى (١٥ فبراير سنة ١٩١٥م)، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله إلى (١٥ إبريل)، ثم إلى (أول نوفمبر سنة ١٩١٥م)، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر في (٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥م)، ولم تُدْع بعد ذلك إلى الاجتماع، وهكذا انتهى عهدها وطويت صفحتها بعد حياة قصيرة العمر قليلة الخير والبركة!